ملخص تنفيذى

Ø ***تشير البيانات الفعلية للفترة يوليو-ابريل ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى أن العجز الكلى بلغ نحو ١٦٣,٣ مليار جنيه أو ما يعادل*** *نحو ٨% من الناتج المحلى، مقارنة بعجز قدره ١٠,٥ % خلال الفترة المماثلة من العام السابق، ويرجع ذلك فى الأساس إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية والمنح الإستثنائية، مع تنفيذ الإستثمارات بوتيرة منخفضة خلال فترة الدراسة؛* **كما بلغ إجمالى دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** إلى نحو ١٧٤٦ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٣ (أى ما يقدر بـ٨٥,٩% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

Ø **أما بالنسبة للدين الخارجى، فتجدر الإشارة إلى ما يلى:**

- استقرار **نسبة خدمة الدين الخارجى إلى اجمالى الصادرات السلعية والخدمية** عند ٦,٢% كمتوسط منذ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣، بينما إنخفضت هذه النسبة لتصل الى ٥% بنهاية ديسمبر ٢٠١٣، مما يدل على استقرار مستوى وسداد أعباء الدين.

- إنخفاض **نسبة الدين الخارجى قصير المدى الى اجمالى الدين الخارجى**، لتسجل ٦,٢% فى ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ١٧,١% في ديسمبر٢٠١٢. وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئى في ضوء رد وديعة لدولة قطر بـ٢ مليار دولار، بالإضافة إلى سداد وديعة قطرية أخرى بمبلغ ١ مليار دولار.

Ø ***أما بالنسبة للتطورات النقدية، فقد استمر معدل نمو السيولة المحلية فى الارتفاع ولكن بمعدلات متباطئة حيث بلغ نحو ١٦,٣ % خلال شهر مارس ٢٠١٤***، *مقارنة بـ ١٧ % خلال شهر فبراير ٢٠١٤ ومقارنة بمتوسط معدلات نمو قدرها ١٨,٣% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤. وجدير بالذكر، أن تلك التطورات النقدية قد إنعكست بشكل نسبى على معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية* ***والذى إنخفض ليسجل ٨,٩ %*** *خلال شهر ابريل ٢٠١٤ (هو أقل معدل تضخم تم تسجيله منذ شهر مايو ٢٠١٣)، مقارنة بـ٩,٨ % خلال شهر مارس ٢٠١٤.*

كما قد قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري *فى إجتماعها بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٤* ***بالإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم*** *دون تغير عند مستواهم الحالى.*

على نحو اخر، فقد ارتفع ***رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية*** *لدى البنك المركزى المصرى فى نهاية شهر ابريل ٢٠١٤ بحوالى ٠,٠٨ مليار دولار ليصل إلى ١٧,٤٩ مليار دولار مقارنة برصيد قدره ١٧,٤١ مليار دولار فى مارس ٢٠١٤؛ محققا بذلك إرتفاعاً سنوياً قدره ٢١,٣%.*

Ø ***جدير بالذكر أن الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى كان قد حقق معدل نمو متواضع قدره ١,٢ % خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤***، *مقارنة بـ٢,٤ % خلال نفس الفترة من العام السابق، وهو ما كان متوقعاً في ضوء التطورات السياسية والأوضاع الأمنية خلال تلك الفترة.* ***أما عن تطورات***

سوق رأس المال المحلى، فقد إرتفع مؤشر ٣٠ EGX *بـ٥,٨% ليصل إلى ٨٢٥٦ نقطة خلال شهر ابريل ٢٠١٤ مقارنة بالشهر السابق.على نحو آخر، فقد انخفض* ***مؤشر الإنتاج الصناعى*** *بنسبة ٦% ليسجل ١٦٨,١ نقطة خلال شهر مارس ٢٠١٤، مقارنة بالشهر السابق، إلا أنه ما زال أعلى من المستوى الذى شهده المؤشر في شهر ديسمبر ٢٠١٣ (١٥١,٦ نقطة).*

تطورات الأداء المالى...

إستمرار إنخفاض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة..

Ø **إستمر العجز الكلى فى الإنخفاض من حيث القيمة وكنسبة إلى الناتج المحلى خلال** الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وذلك فى ضوء *إرتفاع الإيرادات الضريبية والمنح الإستثنائية ومع إنخفاض مستوى تنفيذ الإستثمارات خلال فترة الدراسة.*

العجز الكلى خلال يوليو- ابريل ١٣/١٢	العجز الكلى خلال يوليو- ابريل ١٤/١٣
١٨٤,٨ مليار جنيه (١٠,٥% من الناتج المحلى)	١٦٣,٣ مليار جنيه (٨% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
٢٤٠,١ مليار جنيه (١٣,٧% من الناتج المحلى)	٣١٤,٨ مليار جنيه (١٥,٥% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
٤٢٣,١ مليار جنيه (٢٤,١% من الناتج المحلى)	٤٧١,٨ مليار جنيه (٢٣,٢% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

<u>على جانب الإيرادات،</u>

إرتفاع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال فترة الدراسة...

حيث شهدت حصيلة الإيرادات إرتفاعاً كبيراً خلال فترة الدراسة بنحو ٣١% إلى ٣١٤,٨ مليار جنيه (١٥,٥% من الناتج المحلى)، ويأتى ذلك على خلفية إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٩,٩% (٩,٦% من الناتج المحلى)، بينما إرتفعت الإيرادات غير الضريبية بشكل ملحوظ وصل إلى ٩١,٤% (٥,٩% من الناتج المحلى)، وذلك كالتالى:

ويمكن تفسير الزيادة المحققة فى الإيرادات الضريبية فى الأساس نتيجة إلى ما يلى:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١٥,٧ مليار جنيه (بنسبة ٢١%) لتحقق ٩٠,٤ مليار جنيه (٤,٤% من الناتج المحلى)

فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:
- الضرائب على المرتبات المحلية بنحو ٢,١ مليار جنيه.
- الضرائب من النشاط التجارى والصناعى بنحو ١,٥ مليار جنيه.
- المتحصلات من الهيئة العامة للبترول بنحو ١٤,٩ مليار جنيه لتحقق ٣٠,٦ مليار جنيه (١,٥% من الناتج المحلى)، فى ضوء كل من التسوية الأولى التى تمت خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣، والتسوية الثانية خلال شهر يناير ٢٠١٤.
- المتحصلات من كل من الشركات الأخرى بنحو ١,٨ مليار جنيه وقناة السويس بنحو ٠,٢ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢,١ مليار جنيه (بنسبة ١٥%) لتحقق ١٥,٩ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلى)

فى ضوء إرتفاع الحصيلة من عوائد الأذون والسندات على الخزانة العامة بنسبة ١٧,٤% لتحقق ١٣,١ مليار جنيه (٠,٦% من الناتج المحلى)

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٠.٥ مليار جنيه (بنسبة ٣,٦%) لتحقق ١٣,٦ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى)

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٦,٣% لتحقق ١٣ مليار جنيه (٠,٦% من الناتج المحلى)

وذلك على الرغم من:

- تراجع ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ١٧% (خاصة إنخفاض ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية)،
- إنخفاض ضريبة المبيعات على الخدمات بـ٧,٢% (خاصة الحصيلة الضريبية من الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية، والإتصالات، وخدمات التشغيل للغير).

§ على جانب الإيرادات غير الضريبية:

وقد تمثل الإرتفاع في الإيرادات غير الضريبية فيما يلى:

إرتفاع الإيرادات غير الضريبية نتيجة لإرتفاع المنح بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى إرتفاع الأرباح المحصلة من الهيئات السيادية..

- إرتفاع المنح لتحقق نحو ٥١,٤ مليار جنيه (٢,٥% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة ؛

- زيادة المنح بمبلغ ٢٩,٧ مليار جنيه وهو ما يمثل إستخدام جزء من مبالغ المنح الخليجية المودعة لدى البنك المركزى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.
- ورود منح نقدية بمبلغ ٢١ مليار جنيه المعادل لمبلغ ٣ مليار دولار من دول الخليج.

- إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من كل من الهيئة العامة للبترول بنحو ٧ مليار جنيه، وأرباح الأسهم المحولة من البنك المركزى بنحو ١,٨ مليار جنيه، وأرباح الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو ١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بنسبة ٣٥% لتحقق نحو ١٧ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلى)، نتيجة زيادة حصيلة الموارد الجارية من الصناديق والحسابات الخاصة[1/] بنحو ٣,٨ مليار جنيه لتصل إلى ١٣,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ١٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

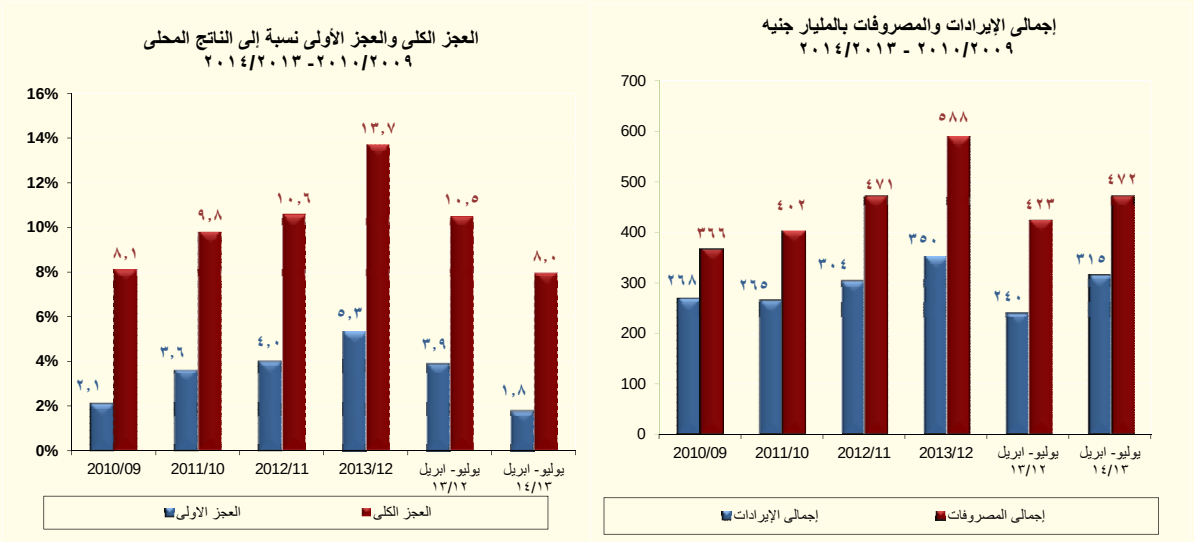

المصدر: وزارة المالية

أما على جانب المصروفات،

زيادة الإنفاق على كل من الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية..

فقد إرتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو ١١,٥ % محققة ٤٧١,٨ مليار جنيه (٢٣,٢% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء:

- إرتفاع مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بـ٢٦,٢ مليار جنيه لتحقق نحو ١٣٩ مليار جنيه (٦,٨% من الناتج المحلى).
- إرتفاع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بـ٢,٦ مليار جنيه ليحقق ١٢٨ مليار جنيه (٦,٣% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:-

  - **إرتفاع مساهمات وزارة المالية فى صناديق المعاشات** بنحو ١٣,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٤/٢٠١٣ (منها ٢,٤ مليار جنيه تم سدادها فقط خلال شهر ابريل ٢٠١٤) لتصل إلى ٢٦,٨ مليار جنيه، مقارنة بـ١٣,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

  - إرتفاع دعم الكهرباء ليسجل نحو ١١ مليار جنيه مقارنة بـ١ مليار جنيه فقط خلال نفس الفترة نتيجة إرتفاع الدعم الموجه للوقود والمستخدم فى توليد الكهرباء.

١/ ويأتى هذا الإرتفاع في ضوء صدور القانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣ والذى حدد بموجبه أن تقوم جهات الموازنة العامة بسداد نسبة ١٠% من إجمالى إيرادات صناديق الحسابات الخاصة إلى وزارة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إضافة نسبة ٢٥% من أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة تؤول إلى الخزانة العامة فى ٢٠١٣/٦/٣٠.

- إرتفاع معاش الضمان الاجتماعى ليسجل نحو ٤,١ مليار جنيه مقارنة بـ٣,٢ مليار جنيه بنسبة زيادة بلغت ٢٨%.

- زيادة المصروفات على الفوائد بـ١٠ مليار جنيه إلى ١٢٦,٥ مليار جنيه (٦,٢% من الناتج المحلى).
- إرتفاع المصروفات الأخرى بـ٣,٨ مليار جنيه إلى ٣٠,١ مليار جنيه (١,٥% من الناتج المحلى).
- زيادة مصروفات على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ٦,٤ مليار جنيه (١,٥% من الناتج المحلى).هذا وقد بلغ الإنفاق على الإستثمارات العامة في أجهزة الموازنة نحو ٣٠,٣ مليار جنيه خلال يوليو-ابريل ٢٠١٣/٢٠١٤ بزيادة بنحو ٢٦,٦% عن نفس الفترة من العام السابق، ومن المتوقع أن يرتفع حجم الإستثمارات المنفذة خلال الفترة المتبقية من العام المالى الجارى.

وفى ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الإجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموازنة على ركيزتين أساسيتين. أولاً، على جانب الإيرادات، إعادة هيكلة النظام الضريبي للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبى، مع مكافحة التهرب الضريبى، وتوسيع القاعدة الضريبية، إلى جانب تطبيق الضريبة العقارية، وقانون جديد للضريبة على الثروة التعدينية.

ثانياً، إصلاحات على جانب المصروفات، تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لتحقيق أكبر حماية ممكنة للفقراء والفئات الأولى بالرعاية ومع ترشيد دعم الطاقة.

كما قد تقرر إتاحة نفقات للوزارات والهيئات الحكومية تخصص لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتوفير السلع الأساسية، بالإضافة إلى تخصيص نفقات لعدد من البرامج الاجتماعية الهامة مثال برامج دعم المرأة المعيلة ودعم الاطفال دون السن المدرسى.

ارتفاع اجمالى الدين المحلى...

بلغ إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٥٤٤ مليار جنيه (٧٥,٩% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٣، مقابل ١٢٩٤ مليار جنيه (٧٣,٨% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٢.

ومن الجدير بالذكر ان إجمالى دين الموازنة العامة (محلي وخارجى) قد بلغ ١٧٤٦ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠١٣ (نحو ٨٥,٩% من الناتج المحلى الاجمالى) ، مقارنة بـ ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٤% من الناتج المحلى الاجمالى). كما حقق حوالي ١٤٥٩ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ (نحو ٨٣,٢% من الناتج المحلى الاجمالى).

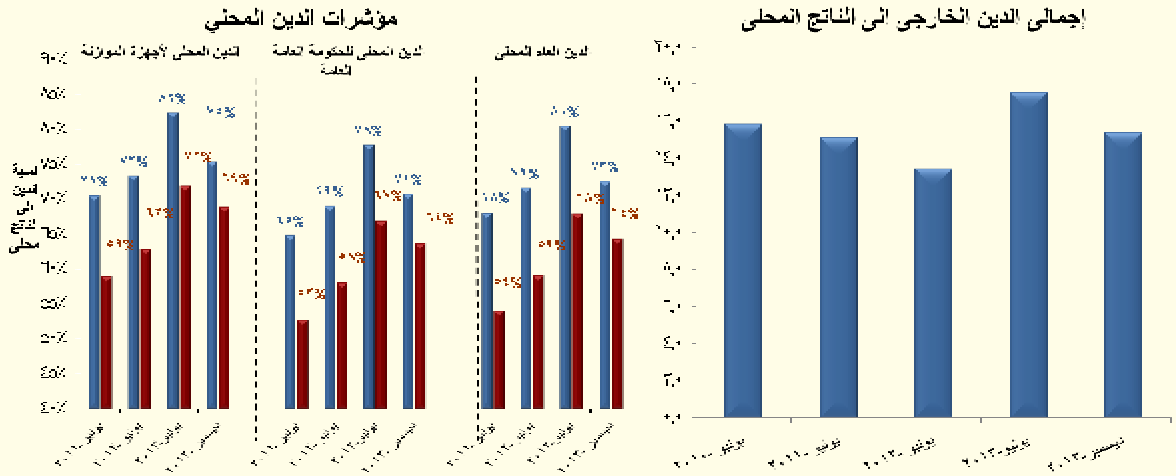

المصدر: وزارة المالية

بينما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجي[٢] (حكومى وغير حكومى) حوالى ٤٥,٨ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر٢٠١٣، مقارنة بـ٣٨,٨ مليار دولار في شهر ديسمبر ٢٠١٢ (وأغلب الزيادة فى صورة مساعدات دول الخليج بشروط ميسرة وتفضيلية). وقد بلغ رصيد الدين الخارجى لدى مصر نحو ١٥,٥% كنسبة من الناتج المحلى في نهاية ديسمبر٢٠١٣، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبيا على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا والتي يبلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٥,٥% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣.

ومن أهم المؤشرات الخاصة برصيد الدين الخارجى:

- استقرار **نسبة خدمة الدين الخارجي إلى اجمالى الصادرات السلعية والخدمية** عند ٦,٢% كمتوسط منذ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٢، بينما إنخفضت هذه النسبة لتصل الى ٥% بنهاية ديسمبر ٢٠١٣، مما يدل على استقرار مستوى سداد الدين وخدماته.

- إنخفاض **نسبة الدين الخارجي قصير المدى الي اجمالي الدين الخارجي**، لتسجل ٦,٢% فى ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ١٧,١% في ديسمبر٢٠١٢. وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئى في ضوء سداد وديعة لدولة قطر بـ٢ مليار دولار، بالإضافة إلى رد وديعة قطرية أخرى بمبلغ ١ مليار دولار ومما انعكس على البيانات بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣.

التطورات النقدية...

Ø **وفقاً لأحدث بيانات تم اصدارها من قبل البنك المركزى، فقد استمر معدل النمو السنوى للسيولة المحلية** في الارتفاع ولكن بمعدل متباطىء – للشهر الثالث على التوالى – ليصل نحو ١٦,٣% فى نهاية شهر مارس ٢٠١٤ (ليحقق ١٤٣٨ مليار جنيه)، مقارنة بـ١٧% خلال شهر فبراير ٢٠١٤ ومقارنة بمتوسط معدلات نمو قدرها ١٨,٣% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام المالى

حقق معدل النمو السنوى الحقيقى للسيولة المحلية ٦,٥ %...

[٢] ترجع الزيادة الملحوظة فى معدلات الدين الخارجى الغير الحكومى في النصف الاول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ في الاساس إلى ارتفاع الدين الخارجى للسلطات النقدية بنحو ٤,٤ مليار دولار مقارنة بنهاية ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ وذلك في ضوء ورود ودائع من دول الخليج بقيمة ٧ مليار دولار تم تسجيلها لدى البنك المركزى كالتالى: ٢ مليار دولار من دولة الإمارات و٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية و٣ مليار دولار من دولة الكويت؛ فى حين تم إلغاء وديعة (وردت سابقاً) لدولة قطر بـ٢ مليار دولار. كما تجدر الاشارة إلى انه قد تم تحويل وديعة قطرية بحوالى ١ مليار دولار لسندات خزانة خلال فترة الدراسة. وتجدر الاشارة إلى أن مصر قد قامت بسداد وديعة قطرية أخرى بمبلغ ١ مليار دولار.

٢٠١٤/٢٠١٣، فعلى جانب الالتزامات، ويرجع الارتفاع المحقق في معدل النمو السنوى للسيولة المحلية إلى النمو المتباطىء المحقق فى النقود ليسجل معدل نمو قدره ١٩% خلال شهر الدراسة (ليحقق ٣٨٨,٧ مليار جنيه)، مقارنة بمتوسط معدلات نمو قدرها ٢٦,٩% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وفى نفس الوقت فقد استقر معدل نمو أشباه النقود تقريباً عند ١٥,٣% خلال شهر الدراسة (ليحقق ١٠٤٩,٨ مليار جنيه)، مقابل متوسط معدلات نمو قدرها ١٥,٤% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

- اما على جانب الأصول، فقد شهد معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى إنخفاضاً مسجلاً ١٨,٦% في نهاية شهر مارس ٢٠١٤ (محققاً ١٣١٤ مليار دولار)، مقابل متوسط معدل نمو قدره ٢٢,٩% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك إلى النمو المتباطئ لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليسجل ٢٧,٧% (محققاً ٩٦٠ مليار دولار)، مقابل متوسط معدل نمو قدره ٣٥% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام المالى الحالى. **وتجدر الاشارة إلى أن النمو المتباطئ لصافى المطلوبات من الحكومة يرجع إلى تراجع النمو السنوى للتسهيلات الائتمانية الممنوحه للحكومة من قبل البنك المركزى مسجلاً ١١% بالسالب** خلال شهر الدراسة، مقابل نمو بالموجب قدره ٤,٥% خلال الشهر السابق ومقارنة بمتوسط معدل نمو بلغ ٦٧,٨% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وذلك في ضوء ورود تدفقات للداخل كمساعدات من دول الخليج سجلت لدى البنك المركزى وقدرها ١٧,٩ مليار دولار منذ بداية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى شهر مايو ٢٠١٤؛ منها مبلغ قدره ١٥,٩ مليار دولار تم تحويله للحكومة.

- كما شهد معدل النمو السنوى للائتمان الممنوح للقطاع الخاص تتطور مماثل محققا معدل نمو سنوى ابطاء قدره ٥,٣% فى نهاية شهر مارس ٢٠١٤ ليصل بذلك إلى ٥١٠,٩ مليار جنيه، مقابل متوسط معدل نمو سنوى قدره ٧,٨% والمحقق خلال الثمانية أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. ويرجع هذا التراجع إلى تباطؤ معدل النمو السنوى للائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص محققاً ٣,١% في نهاية شهر فبراير ٢٠١٤ مقابل متوسط معدل نمو قدره ٦,٣% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، والذى فاق الزيادة الملحوظة فى معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع العائلى بنسبة ١١,٩%.

- وفى نفس الوقت، تشير معدلات النمو لصافى الأصول الأجنبية إلى بعض بوادر التحسن، حيث بدأت معدلات تراجع معدل النمو السنوى في الانحسار التدريجى، لتحقق نحو -٣,٩% فقط خلال شهر مارس ٢٠١٤ (مسجلاً ١٢٤,٣ مليار دولار)، مقابل متوسط معدل انخفاض قدره -١٣,٢% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام المالى الحالى، ويرجع ذلك بشكل نسبى نتيجة لأثر فترة الاساس.

ومن ناحية أخرى، فقد استقر معدل النمو السنوى لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) للشهر الثانى على التوالى عند ١٨,٩% فى نهاية فبراير ٢٠١٤ مسجلا ١٣٤١,٨ مليار جنيه، في حين ارتفع اذا ما قورن بـ١٢,٩% خلال فبراير ٢٠١٣؛ هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٧,٣% في نهاية شهر الدراسة. ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك

المركزى) بشكل طفيف ليحقق ٤,٨% فى نهاية فبراير ٢٠١٣ مقارنة بـ٤,٦% خلال الشهر السابق، ولكنه انخفض إذا ما قورن بـ٧,١% خلال فبراير ٢٠١٣، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥٥٦ مليار جنيه. هذا وقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية فبراير ٢٠١٤ لتصل إلى ٤١,٤%، مقارنة بـ٤٧% خلال شهر فبراير ٢٠١٣. (جدير بالذكر أن بيانات شهر مارس ٢٠١٤ لا تزال غير متاحة).

إنخفاض معدل التضخم السنوى خلال شهر ابريل ٢٠١٤ مقارنة بالتسعة أشهر الأولى من العام المالى الجارى

- أما **بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد شهد معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٤ إرتفاعاً فى متوسط معدل التضخم ليسجل نحو ١٠,٥%، مقارنة بـ٦,٥% خلال نفس الفترة من العام السابق؛ وذلك على خلفية ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية وعدد من السلع غير الغذائية وبعض الأسباب الموسمية الأخرى، إلى جانب الأثر غير المواتى لفترة الأساس من العام الماضى.

- إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن معدل النمو السنوى للتضخم المحلى قد إنخفض ليسجل ٨,٩% خلال شهر ابريل ٢٠١٤ (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ مايو ٢٠١٣) مقارنة بـ٩,٨% خلال شهر مارس ٢٠١٤. ويمكن تفسير هذه التطورات في الأساس نتيجة الإرتفاع المتباطئ لمعدلات التضخم السنوية لمجموعة "الطعام والشراب" في ضوء تراجع معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية؛ "الخضروات" و"الفاكهة" و"الخبز والحبوب"، و"اللحوم والدواجن" و"الألبان والجبن والبيض" و"الزيوت والدهون". وقد حد من أثر التباطؤ السابق ذكره، إرتفاع معدلات التضخم لبعض المجموعات الأخرى وعلى رأسها "الملابس والأحذية" و"النقل والمواصلات" و"الأثاث والتجهيزات" و" الثقافة والترفيه" و"المطاعم والفنادق".

- وعلى نحو آخر، فقد إنخفض معدل التضخم الشهرى إلى ٠,٦% خلال ابريل ٢٠١٤ مقارنة بـ٠,٧ % خلال الشهر السابق.

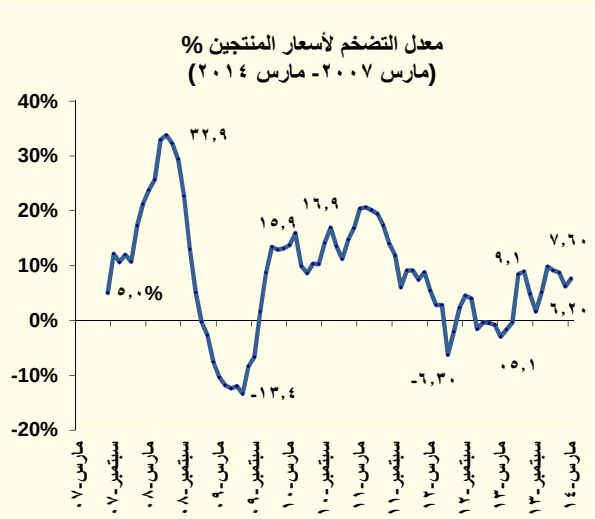

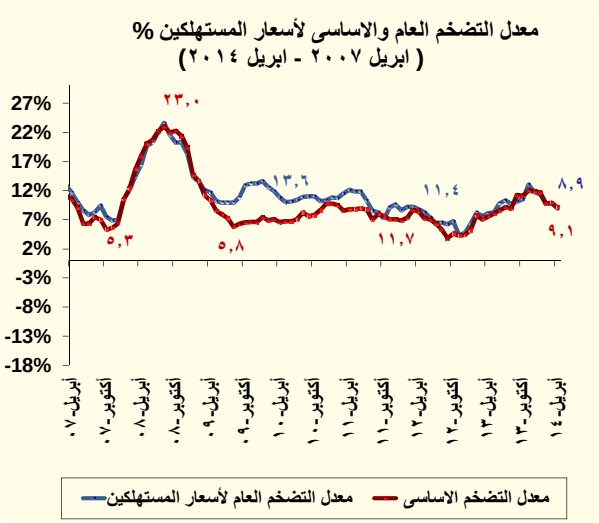

إتباع البنك المركزى سياسات نقدية توسعية خلال النصف الاول من العام المالى ١٤/١٣ ...

- كما **إنخفض معدل التضخم الأساسي** خلال شهر ابريل ٢٠١٤ ليسجل نحو ٩,١% مقارنة بـ ٩,٩% خلال الشهر السابق، كما إنخفض معدل التضخم الشهرى ليسجل ٠,٢% مقارنة بـ٠,٧% خلال الشهر السابق، كمحصلة لإرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية والخدمات المدفوعة والخدمات الأخرى بنسبة قدرها ٠,٣٦ نقطة مئوية، بينما ساهمت أسعار السلع الغذائية بنحو ٠,١١- نقطة مئوية.

- **قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزى المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٤ **بالإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة** دون تغير عند مستوى ٨,٢٥% و٩,٢٥% على التوالى، بالإضافة إلى الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية** دون تغير عند مستوى ٨,٧٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم والمخاطر المتعلقة بالنمو المتباطىء للناتج المحلى.

- ومن الجدير بالذكر **أن البنك المركزى قد قبل في ٢٨ مايو ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة** ٤٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت ٨,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزى المصرى كان قد قام **بطرح عطاء غير دورى (Exceptional Foreign Exchange Auction)** في ١٤ مايو ٢٠١٤ وذلك بقيمة ١,١ مليار دولار لتسديد احتياجات البنوك من النقد الأجنبى لتمويل الإستيراد.

معدل نمو الناتج المحلى...

خمس قطاعات رئيسية قامت بدفع معدلات النمو خلال النصف الأول من ٢٠١٣/٢٠١٤.

حقق معدل نمو *الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى* ١,٢% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ٢,٤% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو ما يعتبر معدل نمو منخفض ولكن متوقعاً خاصةً في ضوء التطورات السياسية وما تبعها من فرض لحالة الطوارئ وحظر التجوال خلال تلك الفترة. *كما تجدر الإشارة إلى أن حزمتى تحفيز الاقتصاد لم تنعكسا بشكل واضح في معدل نمو الناتج خلال فترة الدراسة، حيث لم تكن قد دخلت حيز التنفيذ بعد.* ***إلا أنه من المتوقع أن يشهد الأداء خلال النصف الثانى من العام المالى تطوراً إيجابياً أكثر وضوحاً خاصةً مع تسارع وتيرة تنفيذ الإستثمارات المشار إليها.***

وتعمل الحكومه حالياً على تقديم حزمة تحفيزية إضافية لمسانده القطاعات الأكثر إسهاماً فى دفع حركة النشاط الاقتصادى والتشغيل *مثل قطاعات الصناعه والإسكان والتشييد والاتصالات و السياحه. وسوف تركز الحزمة الجديدة على إزاله الاختناقات التى تواجه القطاعات الرئيسية مما يتيح المجال للقطاع الخاص بإستعادة نشاطاته وتوفير المزيد من فرص العمل وبالتالى خفض معدلات البطالة.*

- **فعلى جانب العرض**، يعتبر كل من قطاع الزراعة و قطاع الحكومة العامة من أهم القطاعات المحركة للنمو، حيث سجلا معدلات نمو تقدر بـ٣,٥% و٥,٥% على التوالى، مما ساهم في نمو الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٠,٦ و٠,٥ نقطة مئوية على التوالى مقارنة بـ٠,٥ و٠,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو قدره ٣,٢% بنسبة مساهمة في الناتج نحو ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بـ٠,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٢/٢٠١٣. بينما شهد قطاعى الصناعات التحويلية الغير بترولية والتشييد والبناء معدلات نمو تبلغ ٢,٣% و٣,٩% (بنسبة مساهمة مماثلة للعام المالى السابق وهى ٠,٣ و٠,٢ نقطة مئوية) على التوالى، ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٦% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لقطاعى السياحة وإستخراج الغاز الطبيعى، فقد شهدا تراجعاً ملحوظاً، حيث تأثرت السياحة بعدد من الأحداث المؤسفة مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الخاصة بها بنسبة ٣٠% مقارنةً بنفس الفترة من العام المالى السابق، بينما تراجع قطاع إستخراج الغاز الطبيعى بنسبة ٨,٢% مسهماً بشكل سلبى في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة.

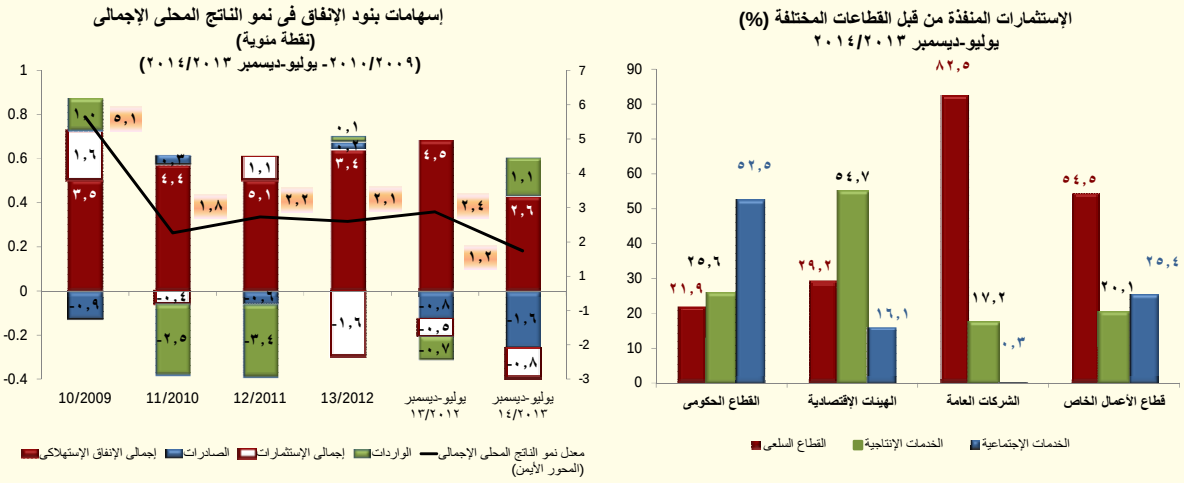

- **أما على جانب الطلب**، فقد حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٢,٥% وهو ما يعتبر متواضعاً، إذا ما قورن بـ٤,٢% (معدل النمو في الربع الأول من نفس السنة المالية)، كما يشير إلى أن معدل النمو في الربع الثانى كان قد حقق نحو ٠,٨%. بالاضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل نمو **الاستهلاك العام** ٤,٨% خلال النصف الأول من العام المالى، مقارنة بـ٥,٦% خلال الربع الأول من العام المالى، ما يشير إلى تباطؤ معدل النمو خلال الربع الثانى إلى ٣,٦%.

فيما استمرت **الاستثمارات** في الانخفاض، مسجلة معدل مساهمة في النمو بالسالب بلغ ٠,٨ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، مقارنة بـ-٠,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالى الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى، الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٢٥,٦% من إجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة، بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة الـ٧٤,٤% المتبقية من الإستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن نصف الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية.

وفى نفس الوقت، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠,٥ نقطة مئوية، مقارنة بـ-١,٦ نقطة مئوية، حيث انخفضت **الصادرات** بنسبة ٩,٥% (معدل مساهمة -١,٦ نقطة مئوية مقارنة بـ-٠,٨ نقطة مئوية في العام الماضى). فيما انخفضت **الواردات** بنسبة ٤,٢% خلال النصف الأول من العام المالى، محققة معدل مساهمة بالموجب بلغ ١,١ نقطة مئوية، مقارنة بـ-٠,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

Ø على نحو آخر، فقد انخفض **مؤشر الإنتاج الصناعى** بنسبة ٦% خلال شهر مارس ٢٠١٤، ليسجل ١٦٨,١ نقطة مقارنة بـ١٧٨,٧ نقطة في شهر فبراير ٢٠١٤، إلا أنه ما زال أعلى من المستوى الذى شهده المؤشر فى شهر ديسمبر ٢٠١٣ (١٥١,٦ نقطة).

Ø أما عن تطورات **سوق رأس المال المحلى**، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر ابريل ٢٠١٤ بـ٤٥١ نقطة ليصل إلى ٨٢٥٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى مارس ٢٠١٤ والذى بلغ ٧٨٠٥ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد ارتفع أيضاً رأس المال السوقي على اساس شهرى بـ١,٧% خلال شهر الدراسة ليسجل ٤٧٨ مليار جنيه (حوالى ٢٣,٥% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة برصيد قدره ٤٧٠ مليار دولار خلال الشهر السابق. وعلى الرغم مما سبق، فقد انخفض حجم التداولات في السوق بنسبة ٣٠% خلال شهر ابريل ٢٠١٤، ليسجل ٢٠,٤ مليار جنيه، مقارنة بشهر مارس.

قطاع المعاملات الخارجية...

Ø شهد **ميزان المدفوعات** تحسناً ملحوظاً خلال النصف الأول من العام المالى٢٠١٤/٢٠١٣، محققاً **فائض كلى بلغ نحو ٢ مليار دولار** (٠,٧% من الناتج المحلى)، مقابل عجز قدره ٠,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، ومقابل متوسط عجز قدره ١,٢ مليار دولار خلال متوسط السنوات الخمس السابقة. حيث تراجع عجز **الميزان الجارى** ليحقق نحو ٠,٨ مليار دولار (٠,٣% من الناتج المحلى) [مقابل عجز قدره ٤,٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة]، مدفوعاً بالإرتفاع الملحوظ فى التحويلات الرسمية والتراجع فى الواردات، بالإضافة إلى تحقيق **الحساب الرأسمالى والمالى** لصافى تدفقات للداخل بنحو ٣ مليار دولار (١% من الناتج المحلى) [مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٦,٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة]. بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للخارج بنحو ٠,٢ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,١ مليار دولار خلال فترة المقارنة).

§ وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فيمكن تفسير تراجع عجز **الميزان الجارى** فى ضوء:

- الارتفاع الملحوظ التى شهدته التحويلات الرسمية لتصل إلى نحو ٦ مليار دولار (٢% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة –وذلك فى ضوء ورود منح من الدول العربية (١ مليار دولار منحة من الإمارات، ٣,٧ مليار دولار منح عينية فى صورة شحنات بترولية، ١,٣ مليار دولار تمويل دولى من جهات مختلفة)– مقارنة بـ٠,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- انخفاض عجز الميزان التجارى بـ١٦,٨% ليسجل نحو ١٥,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل عجزاً بنحو ١٨,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وقد جاء ذلك نتيجة لتراجع الواردات السلعية بـ٧,٤% وارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بـ٧,٥% خلال فترة الدراسة. وقد ترتب على ذلك ما يلى؛

§ إرتفاع معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٤٤,٩% مقابل ٣٨,٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

§ كما ارتفعت نسبة تغطية الإحتياطى من العملات الأجنبية للواردات خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٣,٦ شهراً مقارنة بـ٣ شهراً خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- على نحو آخر، فقد تراجع فائض الميزان الخدمى بنسبة كبيرة بلغت ٩٥,٥% ليصل إلى ٠,٢ مليار دولار مقابل فائض أعلى قدره ٣,٩ مليار دولار – وذلك فى ضوء الإنخفاض الملحوظ لكل من الإيرادات السياحية والمتحصلات الأخرى بـ٦٦,٤% و١٨% على التوالى.

§ كما يمكن تفسير تحقيق **الميزان الرأسمالى والمالى** لصافى تدفقات للداخل كنتيجة لبعض التطورات، من أهمها:

- ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر** إلى مصر بـ١٤,٩% خلال فترة الدراسة ليسجل ٢,٨ مليار دولار (١% من الناتج المحلى) مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ٢,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.

- تحقيق **الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر** لصافى تدفقات للداخل بنحو ١,٢ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء إصدار الحكومة المصرية لسندات بقيمة ١ مليار دولار، لاستبدال وديعة قطر بنفس المبلغ.

- انخفاض بند **خصوم أخرى** ضمن صافى الاستثمارات الأخرى خلال فترة الدراسة، ليسجل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢,١ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٣,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث قام البنك المركزى برد ودائع لبعض الدول العربية، ومنها ١ مليار دولار لدولة قطر.

Ø ارتفع اجمالى **عدد السياح الوافدين** خلال شهر مارس ٢٠١٤ ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ٧٥٤,٧ الف سائح، مقابل ٦١٧ الف سائح خلال فبراير ٢٠١٤.

Ø *على نحو اخر، فقد ارتفع* ***رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية*** لدى البنك المركزى المصرى فى نهاية شهر ابريل ٢٠١٤ بحوالى ٠,٠٨ مليار دولار ليصل إلى ١٧,٤٩ مليار دولار مقارنة برصيد قدره ١٧,٤١ مليار دولار فى مارس ٢٠١٤؛ محققا بذلك إرتفاعاً سنوياً قدره ٢١,٣%. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لزيادة العملات الأجنبية بـ٠,٤% خلال شهر مارس ٢٠١٤ (زيادة سنوية بـ٣٧,٤%). وبذلك يكون رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية قد حقق ارتفاعاً للشهر الرابع على التوالى، بعد أن شهد تراجعا مستمراً منذ يوليو ٢٠١٣.

ارتفع رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية للشهر الرابع على التوالى...